

تحركات جوية لافتة تقطع الجسر الجوي التركي إلى مصراتة الليبية

القطبي الواقع في صحراء مرزوق بجنوب غرب ليبيا على بعد نحو 900 كلم جنوب العاصمة طرابلس.

وهذه المرة الأولى التي تُجرى فيها طائرات تركية على العودة أراجها دون التمكن من إقراغ حمولتها في ليبيا، حيث سبق أن أكدت العديد من التقارير الإعلامية والعسكرية والأمنية قيام تركيا بإرسال العديد من الطائرات إلى مصراتة وطرابلس، يُعتقد أنها مُحملة بشحنات أسلحة لدعم ميليشيات حكومة السراج، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن الدولي.

ويرى مراقبون أن هذه التحركات الجوية ليست عادية، ولا يمكن أن تكون كذلك، وهي بذلك مقدمة لتحريك المشهد الليبي الذي بدأ ينزلق في اتجاهات مُتعددة، لاسيما بعد أن وصل الاستهتار التركي بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة الليبية إلى درجة باتت تُهدد أمن دول الجوار الليبي مثل الجزائر، وكذلك أيضا تونس التي جعلت القيادي الليبي أحمد قذاف الدم بحذر من أنها مُستهدفة من أطماع تركيا.



أحمد قذاف الدم

الأتراك يدربون عناصر متطرفة في «الوطية»، لإرسالهم إلى تونس

وقال قذاف الدم الذي يتولى حاليا مسؤولية الدائرة السياسية لجبهة النضال الليبية، في تصريحات تلفزيونية، إن تونس «مُستهدفة بسبب الأطماع التركية الوهمية وأطماع الإخوان المسلمين»، لافتا إلى أن الأتراك «يريدون تدريب عناصر متطرفة في قاعدة «الوطية»، وإرسالهم إلى تونس».

وجاءت هذه التحذيرات بعد يوم واحد من إعلان مصدر عسكري من حكومة السراج عن هبوط طائرة شحن عسكرية تركية من نوع «الوكهيد سي-130» في قاعدة «الوطية»، الواقعة على بعد نحو 140 كلم عن طرابلس ونحو 25 كلم عن الحدود التونسية، لتتضم إلى طائرتين مُقاتلتين من نوع «إف-16» كانتا قد وصلتا الأسبوع الماضي إلى هذه القاعدة التي سيطرت عليها الميليشيات في مارس الماضي.

وتريد تركيا تحويل قاعدة «الوطية» إلى قاعدة إستراتيجية لها لإعادة رسم خطوط المعركة القادمة بعد أن تمكنت من تغيير معادلات موازين القوى في مجمل غرب ليبيا لصالح ميليشيات حكومة الوفاق.

الجمعي قاسمي

تونس - كشفت مصادر ليبية مُتطابقة أن تحركات جوية كثيفة في أجواء السواحل الليبية قطعت الجسر الجوي الذي أقامته تركيا لإمداد غرب ليبيا بالأسلحة والعتاد الحربي، وذلك في تطور لافت ترافق مع استمرار الاشتباكات على الأرض بين ميليشيات حكومة الوفاق وقوات الجيش الليبي، الذي شن سلاحه الجوي غارات في غرب مدينة أوباري.

وقالت إن تلك التحركات الجوية التي وصفها بالكثيفة، حالت دون تمكن ثلاث طائرات شحن عسكرية تركية من الهبوط في غرب ليبيا، وأجبرتها على العودة إلى تركيا، وذلك في سابقة هي الأولى يُرجح أن تكون لها تداعيات مباشرة على المشهد العسكري في ليبيا الذي بدأ يتحرك بوتيرة مُتسارعة، وسط مؤشرات بحدوث مفاجآت خلال الأيام القليلة القادمة.

وكان يُفترض أن تهبط تلك الطائرات التي أُلغيت من مطاري إسطنبول والقاعدة العسكرية التركية «قونية» في وقت سابق من ظهر الخميس، في مدينة مصراتة الليبية، ثم تتحول بعد ذلك إلى قاعدة «الوطية» الجوية بغرب ليبيا، غير أنها لم تُفلح في ذلك حيث تزامن تحليقها في أجواء السواحل الليبية مع وصول طائرة تابعة للأمم المتحدة إلى مصراتة قادمة من تونس.

كما تراقف ذلك التحليل مع ظهور طائرة شحن استخباراتية خاصة في المنطقة من نوع «آر كيو-4» غلوبال هوك» تابعة لحلف الشمال الأطلسي «ناتو»، وأخرى تابعة لسلاح الجو اليوناني من نوع «إف16-16» تحركت نحو السواحل الليبية انطلاقا من الساحل الشمالي الغربي لجزيرة كريت، إلى جانب رصد طائرة إيطالية بصدد القيام بمهمة استطلاعية قبالة سواحل مدينة مصراتة.

ودفعت هذه التحركات الجوية المُتسارعة في الأجواء الليبية طائرات الشحن العسكرية التركية إلى تغيير مسارها، للعودة أراجها إلى تركيا، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه مصادر عسكرية من الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر التصدي لطائرات شحن عسكرية تركية في سماء مدينة مصراتة.

وأضافت أن عملية التصدي تمت فيما شن سلاح الجو التابع للجيش الليبي غارات دقيقة في شمال غرب أوباري، استهدفت رتل من السيارات تابع لميليشيات حكومة السراج، كان يتجه نحو الهجوم على حقل الشرارة

عودة التحركات المدنية والسياسية لتغيير نظام الحكم في تونس

اعتصام حل البرلمان يهدد بعزل الغنوشي من المشهد السياسي



دعوات لحل البرلمان تضيق الخناق على الغنوشي

السياسية التي تشهدها البلاد. وفاقمت التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا منسوب الاحتقان الاجتماعي في تونس رغم أنه ليس وليد الأزمة في حد ذاتها وإنما هو نتاج لسياسات تنموية فاشلة اعتنتها الحكومات المتعاقبة منذ 2011، فيما تزداد الفجوة الاجتماعية بالاتساع بين السياسات التي يصرح بها المسؤولون الحكوميون وانتقادات الفئات الاجتماعية.

وبداية الشهر الحالي، تجتمع العشرات من نشطاء المجتمع المدني في ساحة باربو وسط العاصمة، للمطالبة بتعديل النظام السياسي في البلاد وعزل رئيس البرلمان الذي يتهومونه بالاصطفاف خلف الأجنحة التركية في ليبيا وخرق مبدأ الحياد الذي تلتزم به الدبلوماسية التونسية في النزاع الليبي، ما يهدد الأمن القومي التونسي. وسبق أن أطلق رواد مواقع التواصل الاجتماعي دعوات لما أسماه «ثورة الجياح»، تطالب بحل البرلمان الحالي والأحزاب ومحاسبتها، وإسقاط الحكومة وتطبيق العمل بالدستور ومراجعة العديد من القوانين وإعادة صياغتها الهوس بالسلطة الذي تغذيه شعبه.

لازمة إدارة البلاد، ويصفه البعض بنظام هجين لا يقوم على تعريف دقيق وأنه تسبب في حالة من الشلل العام بمؤسسات الدولة وعطل مشاريع القوانين ونسق الاستئناس بالبلاد.

وتأتي دعوات تغيير النظام السياسي وحل البرلمان بعد ترهل المشهد عموما الذي أصبحت تقاذه المصالح الخاصة وتغذيه الصراعات والمشاحنات وصلت حد التخوين والتشاكب بالأبدي، وهو ما يعكس تنامي الهوس بالسلطة الذي تغذيه الأجنحة داخليا وخارجيا.

وأكد المحلل السياسي الصحبي بن فرج في تصريح خاص لـ«العرب» أن المشهد السياسي اليوم تحكمه الصراعات والمشاحنات، ومطلب حل البرلمان يبقى مستبعدا دستوريا، والحل في حوار وطني برعاية رئيس الجمهورية.

وتساءل بن فرج «عما إذا كان الاعتصام سيؤدي إلى نتائج فعلية تترجم مطالب الشارع التونسي، ونقطة جذب وتجميع للمختلف القوى في الساحة السياسية»، معتقدا أنه سيتمثل بداية لمسار كامل وتصعيد على المستوى الشعبي يلتقي مع الأزمة

عادت التحركات المدنية والسياسية من جديد، بعد تعافي تونس من وباء كورونا، وتعالق الأصوات المنادية بحل البرلمان وتغيير نظام الحكم بعد محاولات ترذيل واستخفاف بالتحركات الشعبية، فضلا عن جملة من المطالب الاجتماعية التي كشفت اتساع الهوة بين الخطاب السياسي الذي كرسه الحكومات المتعاقبة والمطالب الملحة لمختلف فئات المجتمع.

خالد هودي

تونس - يطرح تصاعد وتيرة الاحتجاجات المطالبة الداعية لحل البرلمان التونسي وتغيير نظام الحكم، مدى ضعف الإرادة السياسية بالبلاد

وقدرة صنع القرار على امتصاص غضب الشارع بعد محاولات الاستخفاف بالتحركات السابقة، وهو ما ينذر بانفجار اجتماعي ومدني وشيك قد تطال حممه مؤسسات السلطة.

وأعلن «ائتلاف الجمهورية الثالثة» الدخول في اعتصام سلمي مفتوح يوم 14 يونيو الجاري أمام مجلس نواب الشعب بهدف تحقيق جملة من المطالب أهمها حل البرلمان من طرف رئيس الجمهورية طبقا لمقتضيات الفصل 77 من الدستور وتكليف حكومة تصريف أعمال من الكفاءات غير المتحيزة.

وأكد العضو بالائتلاف محمد علي عباس خلال ندوة صحافية عقدت بالعاصمة أن مطالبهم تتمثل أيضا في إرساء حوار وطني لتشغيل العاطلين عن العمل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن وتكليف لجنة من رجال القانون الدستوري من قبل رئيس الجمهورية لصياغة دستور جديد يتضمن التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعديل النظام الانتخابي لتكريس التمثيلية الحقيقية للشعب، إلى جانب المطالبة بتفعيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة وفتح ملفات التمويلات المشبوهة للأحزاب والجمعيات.

النظام السياسي المعتمد في تونس هو من الأسباب الأساسية لأزمة إدارة البلاد، ويصفه البعض بنظام هجين

وقال الممثل عن «ائتلاف الجمهورية الثالثة» إن الأوضاع السياسية الحالية التي تعيشها تونس هي نتيجة إرساء الحكومات المتعاقبة، في قطاع عريض ومؤسسات الدولة، التي إلى جانب عدم إرساء المحكمة الدستورية التي تعتبر

الاعتراف باختلالات التنمية في الجزائر لا يجب إدانة السلطات

«عاصمة دون صفيح»، حيث تم رصد الآلاف من السكنات الاجتماعية المجانية

لقاطني تلك الأحياء، إلا أن تراكم سياسات التهميش والإقصاء والاختلالات التنموية والخدماتية بين ربوع البلاد، خلق أزمة اجتماعية واقتصادية معقدة، وبديل الذهاب إلى الاعتراض بتقصير السلطة في حق قطاع عريض من الجزائريين، يجري إعطاء الانطباع باكتشاف الأمر لأول مرة.

ولا يقتصر الأمر على المناطق المهمشة في المحافظات الداخلية والأرياف، فحتى العاصمة والمدن الكبرى تنح بداخلها أنفاس جزائريين داخل الأحياء والسطوح وحتى مغارات المدارج، حيث وقفت «العرب» على مفارقة تحمل تناقضات صارخة، ففي العمارة التي يوجد بها مكتب ثاني الأحزاب السياسية في البلاد (التجمع الوطني الديمقراطي)، تقيم عائلة في قبو لا تدخله شمس ولا هواء، وفي مدخل واحد تتقاطع المعاناة مع رموز

الحزب والمسؤولين المنضوين تحت رايته. وحسب توقعات المختصين خلال العام الجاري، يبدو أن الجزائر التي أضاعت على نفسها فرصة الإقلاع مع الوفرة المالية التي تراكمت لديها خلال العشرينين الماضيين (1200 مليار دولار)، سيكون وقعا ثقليا على نقاط الضعف، لأن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي لرفع الغبن عن هؤلاء، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها وتقلص مداخلها إلى أقل من 20 مليار دولار.

صحيح التركة ثقيلة لكن نقاط الضعف تريد أشياء ملموسة».

وفي حي الكروش على التحوم الشرقية للعاصمة، نبت أكبر حي للصفيح بسبب النزوح الذي عاشته البلاد خلال حقبة العشرية الدموية، وهناك ولدت وكبرت أجيال من الشباب الذين تفرقت سبلهم بين مسالك الهجرة السرية والإرهاب والجريمة، وهناك صنعت ملامح الفوارق الاجتماعية والثقافية بين سكان الكروش وبين باقي سكان مدينة رغاية.

ورغم أن العمارات نمت هناك بعد مسح الحي وترحيل سكانه إلى أحياء أخرى، إلا أن تراكمت البيئة التي تكونت في ضاحية الكروش والعشرات من الضواحي حملت مع أغراضهم إلى هناك ولم يتغير أي شيء، في ظل اهتمام السلطات بتشييد أحياء سكنية من صنف مراقد، حيث لا تتوفر على مؤسسات ومرافق الإمداج، ليبقى الفراغ مصير هؤلاء.

ويبدو أن معاناة الملايين من الجزائريين في حياتهم اليومية مع تدني الخدمات والبطالة ومسكن الصفيح، باتت مصدرا خصبًا للمتاجرة السياسية من طرف مسؤولي السلطة الجديدة، بعدما كانت فضاء للوعود الزائفة من طرف الأحزاب السياسية بغية الفوز بأصواتهم في الاستحقاقات الانتخابية.

ورغم تسخير السلطات السابقة إمكانيات ضخمة للقضاء على الأحياء المهمشة ورفع ولاية العاصمة لشعار

في شهر ديسمبر الماضي، تعمل السلطة الجديدة بقيادة الرئيس تبون على النهوض بشروط الحياة الكريمة في تلك الأحياء وإدماج أصحابها في المجتمع على أمل أن يكون الوعاء السياسي للسلطة في المستقبل.

وذكر سعيد عميري لـ«العرب»، قضى معظم حياته في حي جسر قسنطينة القصديري بالعاصمة، «إذا أراد جراد أو تبون النهوض حقيقة بنقاط الضعف عليهم بترجمة الدعوى التي ذرفها الأول، والوعود التي أطلقها الثاني، إلى أفعال وإلى واقع».



ارتفاع أعداد الأحياء القصديرية بسبب النزوح الداخلي

الزائفة، مما زاد في عزلة هؤلاء في أزقة تلك الأحياء.

وهو ما أمات اللامع عن واحد من أوجه الأزمة المعقدة في الجزائر، وتكشف أن تلاعب السلطة بارقام الضواحي المهمة لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، بعد تقلص حظوظ السلطة في شراء السلم الاجتماعي والذمم، الأمر الذي دفع الرئيس عبدالمجيد تبون إلى الاعتراف خلال حملته الانتخابية بوقوع ثلث الجزائريين داخل دائرة الفقر. وإذا كشفت إحصائيات وزارة الداخلية عن وقوع قرابة ربع الجزائريين بين كماشات نقاط الضعف، وحديث تبون على ثلاثين في المئة من الفقراء، فإن إحصائيات نقابات ومنظمات حقوقية رفعت السقف إلى أرقام أعلى لامت النصف، الأمر الذي كان صادما للبعض في أجهزة السلطة، لكنه لم يكن مفاجئا لمنابعي أطوار الأزمة المعقدة في البلاد.

ولم يسجل الائتلاف ما بات يعرف في البلاد بـ«الجزائر العميقة» إلا في محطات قليلة على مر العقود الماضية، رغم أجراس الإنذار التي أطلقها المختصون في علم الاجتماع والسياسة، خاصة بعدما تحولت نقاط الضعف إلى برميل بارود يهدد بالانفجار في أي لحظة، وإلى حواضن خصبة لتفريخ بؤر التوتر والأزمات الاجتماعية والسياسية.

لكن بوابر التوظيف السياسي للملف ما انفكت تلوح في خطاب المسؤولين الحكوميين، الذين حولوا المسألة إلى

طاهر بليدي

الجزائر - طفا على سطح الخطاب الرسمي لدى السلطة الجزائرية الجديدة مصطلح «نقاط الضعف»، كاعتراف غير مسبوق منها بتفريط المخططات والحكومات المتعاقبة، في قطاع عريض من البلاد، بعدما ترك مصيره المهول، أين يمارس حياته على الهامش في أزمات الصفيح والضواحي الشعبية والفقرى المعزولة، فتكاثرت حواضن الغضب الاجتماعي والاستغلال السياسي والتطرف الديني كالفطر في مفاصل المجتمع.

اعترفت الحكومة الجزائرية بإحساء مصالحها لـ15 ألف نقطة ظل في ربوع البلاد، يعيش فيها قرابة تسعة ملايين جزائري، وهو مؤشر يعكس حجم الاختلالات التنموية والاجتماعية التي حتمت على قطاع عريض من الجزائريين أن يعيشوا على الهامش، دون أي اكتراث من المؤسسات الرسمية المختصة لتداعيات تلك الممارسات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

وانطلقت من تلك الضواحي المهمشة قوافل الهجرة السرية عبر حوض المتوسط وهناك تشكلت خلايا التطرف الديني والإرهاب، واحببت أحلام وأمال الكثير من الجزائريين، بسبب تالعاتب الأحزاب السياسية، التي ما انفكت تستثمر في معاناة هؤلاء وتطلق وعودها